الدرس الخامس

أهمية الأرشيف في كتابة التاريخ

يحظى الأرشيف بأهمية بالغة لدى الشعوب والأمم، كونه يضم تاريخها ويوثق حاضرها ويمثل أساس مستقبلها، فالمعلومات التي يحويها تمثل ذاكرة الأمم حول مختلف الأحداث التي مرت بها عبر الأزمنة، كونه يضمن لها الحق في التعرف على تاريخها، كما يضمن حقوق الأشخاص والدول. وإذا كانت الأحداث هي من تصنع الأرشيف، فالأرشيف بدوره يعيد تشكيلها ويقيم صناعة التاريخ من خلال توثيقها وحفظها والحفاظ عليها، لهذا فهناك علاقة وطيدة ومتكاملة تربط بين الأرشيف والتاريخ، إذ لا يمكننا الحديث عن التاريخ بدون التطرق لموضوع الأرشيف، أو من غير الاطلاع على الأرشيف بمختلف أشكاله ومصادره، كما لا يمكننا الحديث عن الأرشيف بمنأى عن الأحداث التاريخية التي عاشتها الشعوب، لهذا يعتبر الأرشيف الأساس الذي تبنى عليه تسجيل الأحداث التاريخية وتوثيقها حفظا لذاكرة الأمم.

ومن هنا، نجد إن كتاب التاريخ ابدوا اهتماما منقطع النضير بالأرشيف لأنه يقدم المعلومات التي لا يمكن الاختلاف حولها، إلا ما نذر، في تتبع مسارات التاريخ. لكونها الدليل الذي يؤكد حقيقة الرؤى التي يتقدموا بها في كتاباتهم. ومن هذا الحديث نستشف من أن الوثيقة والأرشيف أمر لابد منه في حال أردنا أن نقدم عملا تاريخيا مهما يستحق الاهتمام. ومن هنا لا يمكن القبول واستيعاب فكرة كتابة التاريخ، لأي امة كانت، من دون الاعتماد على أرشيفها الخاص بها. وعليه، فان الوعي بالتاريخ وأحداثه من مكونات الحضارة، والأمم الواعية هي التي تهتم بتاريخها، وتصونه، وتأخذ منه الدروس والعبر. إن التاريخ يعكس ماضي الأمم، ويترجم حاضرها، وتستلهم من خلاله مستقبلها، لذا كان من الأهمية بمكان الاهتمام به، والحفاظ عليه، ونقله إلى الأجيال نقلا صحيحاً، بحيث يكون نبراساً وهادياً لهم في حاضرهم ومستقبلهم. والمعروف ان الوثائق وغيرها من المدونات لا توجد في امة من الأمم إلا توافرت لها ثلاثة عناصر: أناس يعرفون الكتابة والقراءة، ومواد يكتبون عليها وأدوات يكتبون بها، وتراث فكري وحقوق يحرصون على تسجيلها وتدوينها للرجوع اليها عند الحاجة. ان واقع الحال، يدفعنا الى القول ان الشعوب التي لا تاريخ لها لا وجود لها، اذ به قوام الأمم، تحيى بوجوده وتموت بانعدامه.

جاءت لفظة أرشيف **Archive** بصيغتين فعل واسم، فجاء كفعل بمعنى يضع الأوراق والملفات في الأرشيف والفعل الماضي **Archived** بمعنى أَرشَفَ، كما جاء على الدوام بصيغة اسم جمع **Archives**. وكلمة الأرشيف مشتقة من الكلمة الإغريقية ارخيون أو ارشيون **Archeion** التي تتصل بدائرة من الدوائر، وفي الأصل كانت تطلق على سجلات الحكومة ووثائقها، أي الأرشيف العمومي.

يمكن تعريف مصطلح الأرشيف بأنه الهيئة التي تتولى مهمة حفظ الوثائق والسجلات والقيود والمدونات بصورة منظمة، إن كانت صادرة عن مؤسسة عامة أو شبه عامة، سواء أكانت دائرة أعمال أم هيئة خاصة، وكذلك الدوائر والمصالح والشركات الحكومية التي تقوم بتسيير الأعمال المتصلة بشؤونها وتضطلع بمهمة حفظها والعناية بها، ويتداولها من يتناوبون على المسؤولية أو أية جهة مخولة بالاحتفاظ بها وذلك من خلال اتساع المفهوم الأصلي للأرشيف المقصود به حفظ هذه المواد، وكذلك حفظ ما يخص تاريخ أنساب العائلات والشخصيات البارزة التي تقدم عند حفظها فائدة في توفير المصادر الأولية و الأدلة و الشواهد على تاريخ البلاد و أصول شعبها .

ومن هنا يمكن القول ان الأرشيف هو مؤسسة ذات طابع تثقيفي يختص بالدراسات التفصيلية الجادة واتساع المعرفة، ومهامه تتركز في مهام إدارية معينة ومحددة في ذات الوقت، هدفها حفظ التراث الوثائقي بمختلف اتجاهاته وأنواعه. إلى جانب إقامة المعارض واستقبال الباحثين ونشر الوثائق وتحقيقها. وبناءا عليه، لم يقتصر نشاط مراكز الأرشيف الحديثة على المحافظة على الوثائق، بمختلف أنواعها، وإنما أصبحت تشكل عنصرا من عناصر الثقافة الوطنية والمستودع الأول لأدوات البحث في ميدان التاريخ.

واستعمال كلمة الأرشيف باعتبارها كلمة من الكلمات الحضارية الحديثة، شأنها في ذلك شأن المئات من الألفاظ التي فرضتها علينا الحضارة الغربية فأخذت طريقها إلى لغتنا العربية مثل: الفلسفة، التلفزيون، الراديو، السينما. ومصطلح الأرشيف يستعمل في اللغة العربية للأسباب التالية:

1. لما لها من شمول و شيوع على النطاق العالمي
2. لدلالاتها الاصطلاحية واللغوية الدقيقة المعبرة.

3. دخول العرب مضمار الدراسات والتنظيمات الوثائقية والأرشيفية متأخرين عن بقية الدول المتقدمة.
4. إن معظم المصادر والمراجع التي تتناول هذا العلم الحديث مكتوبة ومدونة باللغات العالمية كالفرنسية والانجليزية وغيرها وما كتب بلغتنا العربية يكاد يكون نادرا .

ويعد العمل على جمع الوثائق، بجميع أشكالها العيني والشفوي، وصيانتها وإعدادها على شكل ملفات ومجلدات مبوبه مما يسهل عملية الوصول إليها مسالة بالغة الأهمية. إن تواجد الوثائق في مراكز الأرشيف ضروري جدا لأنها تكون بأيدي أمينة وقادرة على المحافظة عليها من أي تلف مهما كان نوعه. وهذا الأمر يمكن المؤرخ من استعمالها بالشكل المنهجي والعلمي الصحيحين وصولا الى الحقيقة التاريخية بشكلها الموضوعي. وهناك مسالة مهمة أخرى توفرها مراكز الأرشيف بالنسبة للمؤرخ هي مصداقية التي يحتاجها، لان الوثائق حين تختم بأختام دور الأرشيف تصبح بموجب القوانين مادة أرشيفية غير قابلة للتشكيك وصالحة للاستخدام من اجل كتابة تاريخية موضوعية، لان وجود الوثيقة في تسلسلها الزمني وفي مكانها الطبيعي من الأرشيف يعد من الدلالات التي تساعد على تأكيد صحة الوثيقة. لاسيما إن مراكز الأرشيف تجتهد دائما في وضع قواعد وضوابط لعمليات تقييم الوثائق في مراحلها المختلفة. وهذه القواعد مستمدة من واقع نمو وتطور كل دولة، وهذه القواعد تحتاج إلى التعديل بعد كل فترة زمنية بسبب تقدم العلوم ومايستلزم ذلك من تقدم وتطور وحاجة للمصادر.

تقييم الوثائق :

تختلف عملية تقييم الوثائق من بلد لآخر، كما أنها تختلف من عصر لاخر حسب التطور الحضاري وما يتبع ذلك من تطورات في عمليات خلق الوثائق، من الناحية المادية واللغوية والعلمية. ويقصد بعملية تقييم الوثائق، تحديد الوثائق التي تحفظ بصفة دائمة والوثائق التي تحفظ بصفة مؤقتة، والتي تعدم أو يجرى إتلافها. وعادة تحاول الأجهزة الحكومية الاحتفاظ بالملفات المهمة أو الضرورية للعمل الإداري ويمكن تقييم الوثائق في مرحلة مبكرة بالتعاون مع الأجهزة الحكومية ودور الوثائق.

والوثائق عبارة عن جهود ونشاطات الجهاز الذي خلقت فيه ومجموعة الوثائق التي يخلقها أي جهاز حكومي في فترة زمنية معينة تلقي الضوء على نشاط ذلك الجهاز. ومن هنا جاءت النظرية التي تقول بأنه: "لا يمكن الاستغناء عن الوثائق التي تحمل إثباتا لحقوق

الجماعات والأفراد أو الدالة ذاتها، كما لا يمكن الاستغناء عن الوثائق التي تحمل معلومات وحقائق عن ذلك الجهاز والتي خلقت لأغراض إدارية، ولكنها يمكن أن تعمل في الدراسات التاريخية والاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من العلوم الإنسانية".

الوثائق الأرشيفية وكتابة التاريخ:

إن عملية تنظيم وعمل الأرشيف ليس بالسهولة التي يتوقعها البعض، وإنما هي عملية متشعبة وذات اتجاهات متعددة، فعملية تنظيم الأرشيف تحتاج من الجهود الكثير، وهناك مؤسسات متخصصة هي التي تأهل الأفراد القادرين على القيام بالمهام التي تمكن رواد الأرشيف من الوصول السهل إلى الوثيقة المطلوبة، مهما تزايد عددها في الزمان والمكان المرجو بحثه. ومن هنا كان لابد من إلقاء نظرة على ماهية الوثيقة وأهميتها في كتابة البحث التاريخي الرصين. ومن اجل تسهيل عملية استخدام الوثائق وتوظيفها في النشاط البحثي، نجد إن عملية الاهتمام بها اخذ بعدا علميا متكاملا، ومن هنا وضعت في إطار عملي متكامل عرف باسم (علم الوثائق). وبناءا عليه، كان لابد من دراسة دور الوثائق الأرشيفية في إنجاح مهمة المؤرخ في كتابة التاريخ الأقرب إلى وقائعه وحقيقته.

إن الدقة والرغبة الصادقة في انجاز عمل تاريخي تفرض على المؤرخ، قبل الخوض في دراسة الوثائق، الإلمام بالتقنيات التي تمكنه من الاستفادة من الوثيقة على أكمل وجه، فهو ملزم ان يتعلم الأسلوب والمصطلحات الخاصة بوثائق العصر الذي يعنيه. ولابد له من أن يعرف نوع المواد المستعملة في الكتابة وتركيبه والأقلام التي كتب بها وأنواع الورق المستعمل وخصائصه، وغيرها من الوسائل العلمية التي تمكنه من التأكد صحة الوثيقة التي يستخدمها في بحثه. وعلم الوثائق الذي يعني بالجانب التاريخي من تلك الأوراق، هو العلم الذي ييسر دراستها وسبل العمل فيها والانتفاع منها واستنتاج محتوياتها باعتبارها حججا ثابتة قاطعة، وهو علم يحتوي على الطرق الحديثة والأساليب التقنية لتجميع تلك الوثائق وتنظيمها لإيصالها سالمة إلى الأجيال القادمة.

تظهر قيمة الوثائق الأرشيفية من خلال استخدامها ومدى الإفادة منها مستقبلا، لهذا يمكن تقسيم هذه القيمة إلى قسمين رئيسيين هما: الأولى: القيمة العملية، وهي التي تأتي من أهمية الوثائق المنتجة منذ إنشائها في التسيير الإداري والجاري لشؤون الهيئات والإدارات

المختلفة سواء كانت عمومية أو خاصة. والثانية: قيمة الإثبات: تسجل الوثائق الأرشيفية آثار مختلف الأنشطة لأي شخص طبيعي أو معنوي، لهذا فالارتكاز عليها يعد ضروريا لإعادة التشكيل الصحيح والممكن لمسار هذه الأنشطة، وهذه هي القيمة المفضلة كونها تجعل من وثائق الأرشيف المادة الأولية للبحث. وعلى الرغم من أهمية الوثيقة في البحث التاريخي، فان هذا لايعني تقديسها، لان ما من وثيقة بوسعها أن تخبرنا بأكثر مما أراد محررها. لأنه لطالما تعرضت الوثيقة التاريخية للتزوير عبر تاريخ البشرية.

أن البحث التاريخي يفرض على الباحث، بمختلف مراحل بنائه العلمي، بذل الجهود الاستثنائية من اجل الوصول إلى الوثائق التي يمكن من خلالها تأكيد الحقائق والاستنتاجات التي يتوصل إليها. وليس من الضروري أن توجد وثائق وافية عن كل الحوادث التاريخية، اذ تنطمس آثار منها وتزول دلالاته، بتعرضها في ظروف مختلفة للتلف أو الضياع. ومع ضياع تلك الوثائق نفقد حلقات هامة للتطور الكرونولوجي للأحداث، كما إن بضياع تلك الوثائق تضيع مصداقية الأفكار والأحداث التي كانت تحملها في طياتها وثناياها وكأنها لم تكن في الوجود. وبناءا عليه، يستطيع المؤرخ ان يكتشف فجوات في مجرى التاريخ، لايمكنه أن يملاها، وتبقى حلقات كثيرة من التاريخ مجهولة إلى الأبد. ومن غير الممكن ان يتم تعويض ضياع الوثائق، مهما اجتهد المؤرخ وبذل من جهد.

والبحث عن الوثائق من العمليات الأساسية في كتابة التاريخ، وان الكشف عن كمية من الوثائق الهامة عن موضوع ما هو الذي يحدد إمكانية الاستمرار في دراسته أو التوقف عن الاستمرار فيه واختيار موضوع جديد. والباحث الذي يكتب دون أن يحصل على مجموعة من الوثائق الأساسية الجديدة، أو التي لم يكن قد سبق استخدامها استخداما علميا مكتملا، تنقص قيمة بحثه العلمية أو تتضاءل أو تنعدم، مهما بذل من مجهود.

لقد مكنت مراكز الأرشيف، بما يتوفر فيها من مخزون وثائقي، المؤرخ على اختزال الزمن وتقصير المسافات بقصد الحصول على الوثائق التي يحتاجها من اجل انجاز البحث الذي يعمل عليه. لان نقل الوثائق وتجميعها في مراكز تتوفر فيها سبل الكفيلة للوصول إليها بالسرعة الممكن على العكس مما كانت عليه في أماكنها التي كانت موجودة فيها. لان مراكز الأرشيف تقوم بعملها وفق أسس ونظم علمية متطورة تخفف عن الباحث بذل الجهود الاستثنائية من اجل الحصول على الوثائق.

إن الاعتماد على الوثائق في كتابة التاريخ يعتبر في حد ذات تقدما وتطورا في علم التاريخ، ومع تقدم العلوم والمعرفة لم يعد الباحثين صبر على القيد الزمني للإطلاع على الوثائق، وخاصة إن الوثائق الرسمية ليست كلها سرية، وبعبارة أخرى إن الوثيقة لاتستمد أهميتها من السرية فقط وإنما تقدر قيمة الوثيقة بالمعلومات التي يمكن أن تؤخذ منها، وتتفاوت قيمة هذه المعلومات حسب رغبة المطلعين عليها.

خلاصة القول، أن كل الوثائق الأرشيفية تمثل قيمة معينة تستمد من مدى استخدامها في المصالح المنتجة لها، تكون في بادئ الأمر ذات قيمة عملية وإدارية، تسير بها شؤون جارية لتلك المصالح، لكن بعد فترة من الزمن تتغير تلك القيمة نحو فقدانها أو زيادة أهميتها لتصبح ذات قيمة تاريخية ليس للمصالح المنتجة فقط، وإنما لعامة الناس كذلك، إذ تصبح وثائق إثبات حق أو وثائق تهم في البحث التاريخي لغناها بالمعلومات القيمة التي لايمكن الاستغناء عنها في إجراء الدراسات والبحوث التاريخية.